نائب الملك البويهي في العراق (389- 411هـ/999- 1021م)

مضر عدنان طلفاح، عبد المعز عصري بني عيسى*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على منصب نائب الملك البويهي في العراق، بتجلية الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهوره، وتلك التي أدت إلى إلغائه. وتبيان صلاحياته وإدارته، والمهام التي أوكلت إليه في العراق، وعلاقته بالملك البويهي في شيراز، والخليفة العباسي في بغداد، والجيش البويهي في العراق.

الكلمات الدالة: الدولة البويهية، نائب الملك، العراق، بهاء الدولة، سلطان الدولة.

المقدمة

اتخذ الملوك البويهيون منذ عهد الملك عضد الدولة العراق مركزاً لدولتهم، ومدينة بغداد عاصمة لها، علاوة على كونها عاصمة الخلافة العباسية، واستمرت مدينة بغداد عاصمة للدولة البويهية ومركز إداراتها حتى عام 389هـ/ 999م، عندما نقل الملكُ بهاء الدولة بن عضد الدولة عاصمة الدولة البويهية إلى مدينة شيراز، قاعدة إقليم فارس، لتنخفض مكانة العراق إلى وضع الولاية التابعة للعاصمة الجديدة، وأنيطت إدارته برجال الدولة البويهية من خارج الأسرة الحاكمة، وهو الوضع الذي استمر حتى عام 411هـ/ 1021م، عندما تمرد مشرف الدولة بن بهاء الدولة على أخيه سلطان الدولة، واستقل بالعراق، ليعود العراق مركزاً للدولة البويهية، الفرع العراقي تحديداً، حتى سقوطها على يد السلاجقة في عام447هـ/ 1055م.

شهدت حقبة العاصمة شيراز في عهد الملك بهاء الدولة وابنه سلطان الدولة ظهور منصب جديد في الإدارة البويهية وهو منصب "نائب الملك" في العراق، والذي عُهد إلى متوليه إدارة العراق طيلة الحقبة الممتدة بين عامي 389–411هـ/ 999–1021م، وهو ما سيكون موضوع هذا البحث.

ظهور المنصب ومتولوه:

ارتبط ظهور منصب نائب الملك في العراق بالصراع الأسري البويهي على السلطة، الذي اندلع إثر وفاة عضد الدولة في سنة 372هـ/982م بين ابنيه شرف الدولة (372–379هـ/ 982–989م) الذي سيطر على إقليم فارس، وصمصام الدولة (372- 376هـ/ 982–986م) حاكم العراق، والذي انتهى بانتصار شرف الدولة وإقصاء أخيه صمصام الدولة، واعتقاله في إحدى قلاع فارس[1]. ولم يلبث الصراع الأسري أن تجدد إثر وفاة شرف الدولة المبكرة في سنة 379هـ/989م بين أخويه بهاء الدولة الذي خلفه في العراق، وصمصام الدولة الذي سيطر على فارس إثر هروبه من معتقله[2]، وانخرط الأخوين في صراع طويل دام حتى سنة 389هـ/999م، عندما نجح بهاء الدولة في ضم فارس وكرمان إلى مملكته في العراق والأهواز، إثر مقتل صمصام الدولة في آخر سنة 388هـ/ 998م[3].

كان أبرز نتائج صراع الأخوة بروز أهمية مدينة شيراز، قاعدة إقليم فارس[4]، في ترجيح كفة من يملكها في حسم الصراع لصالحه، وفرض سيطرته على كامل أقاليم الدولة البويهية[5]، ناهيك عن استقرارها السياسي والأمني، وازدهارها الاقتصادي، آنذاك، مقارنة بمدينة بغداد التي أنهكتها الفتن الطائفية والاضطرابات الأمنية، وتردت أحوالها الاقتصادية[6]، وهو ما دفع بهاء الدولة إلى نقل عاصمة الدولة البويهية من مدينة بغداد إلى مدينة شيراز في عام 389هـ/999م[7].

كان بهاء الدولة أثناء انشغاله بالحرب مع أخيه صمصام الدولة (380 – 389هـ/ 990–999م) واضطراره إلى مغادرة بغداد يعين "نائب غيبة" عنه فيها[8]، تحددت مدة نيابته بمدة غيبة بهاء الدولة عن العاصمة بغداد، ذكرت المصادر، التي بين أيدينا، منهم: أبو نصر خواشاذه الديلمي (ت385هـ/ 995م) الذي استنابه بهاء الدولة "في خلافته ببغداد" في سنة 380هـ/990م[9]، وأبو علي الحسن بن محمد بن إسماعيل

* قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/12/14، وتاريخ قبوله 2016/1/24.

 © 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الإسكافي (ت 394هـ/ 1003م) "كان نائب بهاء الدولة ببغداد" في سنة 386هـ/996م[10]، وأبو منصور بن صالحان (ت 414هـ/ 1023م) كان "نائباً عن بهاء الدولة في بغداد" في سنة 386هـ/996م[11]، خلفاً لابن صالحان[12]، والشريف أبو الحسن محمد بن عمر العلوي (ت390هـ/ 1000م) دخل "بغداد نائباً عن بهاء الدولة" في سنة 388/ 998م[13]. وكانت صلاحية " نواب الغيبة" عن بهاء الدولة في مدينة بغداد محددة، إذ شاركهم في السلطة والمسؤولية نائب الوزير في بغداد، مما كان يؤدي إلى التنازع بينهما[14]، في ذات الوقت الذي لم تشمل سلطتهم، على ما يبدو، قطاعات الجيش البويهي في العراق[15].

غير أن نقل العاصمة إلى مدينة شيراز، وتدني منزلة العراق إلى مرتبة الولاية، ترتب عليه استحداث بهاء الدولة منصبَ "نائب الملك" بصورة دائمة في الإدارة البويهية في العراق، وعهد إلى متوليه إدارة العراق بوصفه ولاية تابعة للعاصمة الجديدة شيراز، وفوضت له كافة الصلاحيات لإدارته، وهو ما سنعرضه. وقد تولى منصب "نائب الملك" في العراق خلال حقبة العاصمة شيراز (389-411هـ/ 999-1021م) ست شخصيات، كان قرار تعيينهم يصدر من العاصمة شيراز، سواء في عهد الملك بهاء الدولة[16]، أو ابنه سلطان الدولة[17]، وهم:

1- أبو نصر سابور بن أردشير (ت 416هـ/ 1025م)[18]

عينه بهاء الدولة نائباً عنه في العراق منذ سنة 388هـ/ 998م[19]، حتى سنة 391هـ/1001م[20]. فكانت مدة نيابته قرابة 4 سنوات.

2- أبو جعفر الحجاج بن هرمز (ت 400هـ/ 1009م)[21]

ولاه بهاء الدولة النيابة عنه في العراق منذ سنة 391هـ/ 1001م[22]، حتى نهاية سنة 392هـ / 1002م[23]. فكانت نيابته قرابة السنة ونيف.

3- أبو علي الحسن بن أبي جعفر بن أستاذ هرمز (ت 401 هـ/ 1010م)[24]

ولاه بهاء الدولة النيابة عنه في العراق منذ نهاية سنة 392هـ/1002م[25]، حتى وفاته في سنة 401هـ/1010م[26]. فكانت مدة نيابته 8 سنوات وبضعة أشهر.

4- أبو غالب محمد بن علي بن خلف الواسطي (قتل 407هـ/ 1016م)[27]

ولاه بهاءُ الدولة النيابة عنه في العراق في اخر سنة 401هـ/1010م[28]، ولما توفي بهاء الدولة في سنة 403هـ/1012م خلفه ابنه سلطان الدولة، فأقر أبا غالب ابن خلف على النيابة عنه في العراق[29] حتى عام 407هـ/1016م عندما ألقى القبض عليه وقتله[30]. فكانت مدة نيابته خمس سنوات وبضعة أشهر.

ويبدو أن سلطان الدولة كان يفكر في إعادة العاصمة إلى مدينة بغداد[31]، وتبدت نيته هذه في عدم تعيينه نائباً عنه في العراق بعد قتله أبا غالب ابن خلف، وقدومه للمرة الأولى إلى بغداد في سنة 408هـ/1017م[32]، غير أنه اضطر إلى الرجوع إلى فارس لمواجهة تمرد أخيه أبو الفوارس الذي سيطر عليها ودخل العاصمة شيراز، مستغلاً غيبة سلطان الدولة في بغداد[33]، ولهذا فقد عاد وعين نائباً عنه في العراق مطلع عام 409هـ/1018م.

5- أبو محمد الحسن بن الفضل بن سهلان (قتل 414هـ/1023م)[34]

ولاه سلطان الدولة النيابة عنه في العراق في شهر محرم سنة 409هـ/ أيار 1018م[35]، إلا أن نيابته لهم تستمر سوى بضعة أشهر فحسب، إذ اصطدم بفرقة الأتراك في الجيش البويهي في بغداد[36]، مما دفع سلطان الدولة إلى القدوم إليها لحسم الخلاف، وتهدئة الأوضاع[37].

6- الأمير أبو علي الحسن بن بهاء الدولة البويهي (ت 416 هـ/1025م)[38]

أقام سلطان الدولة في مدينة بغداد منذ قدومه إليها في سنة 409هـ/1018م، وسرعان ما توترت علاقته بأتراك الجيش البويهي في بغداد في سنة 410هـ/1019م، فاضطر إلى مغادرتها في شهر محرم 411هـ/أيار 1020م بعد أن أجبره الأتراك على تعيين أخيه الأمير أبو علي الحسن نائباً عنه في العراق[39]، وهو ما رأى فيه سلطان الدولة نذير خطر بانفصال العراق عن مملكته[40]، فأرسل جيشه بقيادة نائبه السابق في العراق ابن سهلان لاستعادة سلطته المباشرة عليه، وانتهى الصراع بانتصار الأمير أبي علي على ابن سهلان، فبادر على الفور إلى إعلان استقلاله في العراق، ولقب نفسه بمشرف الدولة في نهاية شهر ذي الحجة سنة 411هـ/نيسان 1021م، ثم قطعت خطبة سلطان الدولة في بغداد والعراق في شهر محرم 412هـ/أيار 1021م[41]، لينتهي بذلك عهد النيابة في العراق، ولتعود مدينة بغداد عاصمة للدولة البويهية، الفرع العراقي تحديداً، حتى سقوطها على يد السلاجقة في سنة 447هـ/1055م.

يلاحظ من قائمة النواب أن جميعهم باستثناء الأخير كانوا من خارج الأسرة البويهية، وهو قرار متعمد من بهاء الدولة ابتداءً، إذ خشي في حال تعيينه أحد أمراء البيت البويهي أن يعمد إلى الاستقلال في العراق، نظراً لوضوح أطماع أمراء البيت البويهي وطموحاتهم بالسلطة لبهاء الدولة وغيره، إذ كان

أحدهم يسارع عند تعيينه حاكماً لأحد الأقاليم إلى إعلان استقلاله وتكوين دولة خاصة به[42]، خاصة أن بهاء الدولة نفسه وصل إلى المُلك بعد أن عينه أخوه شرف الدولة نائباً عنه في بغداد عند مرضه، ثم استغل بهاء الدولة وفاة أخيه ونصب نفسه ملكاً ونال اعتراف الخليفة العباسي[43]، وأقدم على قتل ابن أخيه شرف الدولة ليصفو له الملك[44]. ولهذا حرص بهاء الدولة على عدم تعيين أمير بويهي نائباً عنه في العراق، حرصاً على مُلكه ومُلك أبنائه، وهو ذات التوجه الذي سار عليها ابنه سلطان الدولة من بعده، ولم يكن تعيينه لأخيه مشرف الدولة عن اختيار منه، بل كان إجباراً من أتراك الجيش البويهي في بغداد[45]، مما أدى فعلاً إلى تمرده على أخيه سلطان الدولة واستقلاله بالعراق[46].

امتاز نائب الملك البويهي في العراق عن بقية نوابه في أقاليم الدولة الأخرى بكونه نائباً عنه في بغداد[47] عاصمة الخلافة العباسية وممثله أمامها، والضامن للهيمنة البويهية عليها[48]، وممثله أمام الدول الإسلامية التابعة للخلافة العباسية[49]، ناهيك عن مسؤوليته عن أمور العراق، وضمان السلطة البويهية عليه، فمنح السلطة الشاملة فيه، وأفرد عن أقرانه بالألقاب، فكان الملك البويهي عند تعيينه نائباً عنه في العراق يكتب له عهداً يتضمن مهامه وصلاحياته[50]، ويخلع عليه[51]، ويمنحه لقباً تمييزاً له عن غيره، وتعبيراً عن مكانته، ولهذا عندما عين بهاء الدولة أبا علي بن أستاذ هرمز "خُوطب على قبول الخِلع واللقب، فاستعفى من الخِلع وقَبل اللقب"[52].

كان أول من لُقِّبَ من نواب العراق أبو نصر سابور، إذ لقبه بهاء الدولة "القسيم ذا الرئاستين"[53]، ثم لقَّبَ بهاءُ الدولة أبا جعفر الحجاج بن هرمز بـ" عميد الدولة"[54]، غير أن اللقب الذي اعتمد في مخاطبته رسمياً في العراق كان " صاحب الجيش"[55]. ولقب بهاءُ الدولة أبا علي بن أستاذ هرمز عند تعيينه نائباً عنه في العراق بـ "عميد الجيوش"[56] الصاحب[57]. كما لقب بهاءُ الدولة أبا غالب بن خلف عند تعيينه نائباً عنه في العراق بـ: فخر المُلك[58] وزير الوزراء[59] الكامل ذا الجلالين[60]. أي أن نائب الملك في العراق أضحى بمرتبة وزير في الدولة البويهية، مما دفع بعض المؤرخين للتعبير عن النيابة في العراق بعبارة "الوزير ببغداد"[61]، أو "وزارة بغداد"[62]، أو "وزارة العراق"[63].

وسار سلطان الدولة على سنة أبيه في تلقيب النائب عنه في العراق، فلقب ابن سهلان عند تعيينه نائباً عنه في العراق بـ: عميد أصحاب الجيوش[64] فلك المُلك[65]. ولما أعاد سلطان الدولة تعيينه نائباً عنه في العراق في سنة 411هـ/1021م وكلفه بالقضاء على تمرد أخيه مشرف الدولة أضاف إلى ألقابه "عميد الدولة وزعيم الأمة، شمس الدين، مضافاً إلى فلك المُلك"[66]. في حين حمل مشرف الدولة عند تعيينه نائباً عن أخيه سلطان الدولة في العراق لقب "أمير الأمراء"[67].

صلاحيات نائب الملك وإدارته

منح الملك بهاء الدولة البويهي لنائبه على العراق صلاحيات واسعة لإدارة العراق بأكمله[68]، ويتضح ذلك من وصف بعض المصادر، التي بين أيدينا، لفخر المُلك بأنه "سلطان الوقت"[69]،"الذي كان ما كان باتساع مكنته، وانبساط يده"[70].

شملت سلطة نائب الملك في العراق السلطتين: العسكرية، والإدارية المدنية[71]، وهو ما يمكن لنا تلمسه في لقب أول نواب العراق أبو نصر سابور، الذي لَقّبه بهاء الدولة "القسيم ذا الرئاستين"[72]، المستمد من تراث الخلافة العباسية الإداري، الذي يعني تولي حامله السلطة العسكرية والسلطة الإدارية المدنية[73].

تولى نائب الملك في العراق "أمور الأعمال، وتقليد العمال"[74]، والولاة في مدن العراق وأقاليمه[75]، والجهاز الإداري[76]، والإدارة المالية[77]. والمسؤولية الأمنية في بغداد[78]، وعموم العراق[79]، والسلطة على الجيش البويهي في العراق، وإداراته[80]، ومخصصاته المالية، وإقطاعاته العسكرية، وإداراتها[81].

اتخذ نواب الملك في العراق مدينة بغداد مقراً لهم، ومركزاً لسلطتهم على العراق بأكمله[82]، مما حمل بعض المؤرخين للاقتصار في بعض أخبارهم على استخدام مصطلح "نائب الملك في بغداد" للدلالة على نائبه في العراق ككل[83]. غير أن نواب الملك لم يقيموا في دار المملكة[84]، التي كانت المقر الرسمي للملوك البويهيين في بغداد منذ عهد عضد الدولة[85]، بل اتخذ كل منهم مقراً خاصاً به غير الذي اتخذه سلفه، ودعت المصادر مقر نائب العراق بـ "الدار" ونسبتها إلى النائب الذي يسكنها، وقد ذكرت المصادر، التي بين أيدينا: "دار أبي نصر سابور بدرب الديزج"[86]، ودار فخر الملك[87] أو الفخرية في الجانب الغربي في بغداد[88]. أما عميد الجيوش فقد "نزل بباب الشعير، في الدار التي كانت لأبي الحسن محمد بن عمر" العلوي[89]. في حين اتخذ مشرف الدولة أثناء نيابته عن أخيه سلطان الدولة دار المملكة مقراً له، فاعتبر ذلك مؤشراً على ميوله الانفصالية[90].

باشر النائب في العراق مهامه من داره[91] التي ضمت أركان إدارته، وأبرزهم: نائب النائب، الذي كانت وظيفته خلافة

النائب "في مقامه وسفره"، وإدارة ما يفوّض إليه من مهام[92]. وقد ذكرت المصادر، التي بين أيدينا، ممن تولى هذا المنصب: أبا علي الحسين بن الحسن الرُّخَّجي (ت 430هـ/1038م)[93] الذي عينه عميد الجيوش "نائباً عنه"[94]، وفوّض إليه "أمور الأعمال، وتقليد العمال، وتحصيل الأموال"[95]. وأبا غالب الحسن بن منصور السيرافي (ت412هـ/1021م)[96] الذي "صحب فخر الملك فاستخلفه في بغداد" مدة، ثم غادرها إلى شيراز في عهد سلطان الدولة[97]، فأعاد فخر الملك تعيين أبي علي الرخجي نائباً عنه حتى نهاية عهده، ثم استمر في منصبه في عهد ابن سهلان[98].

وكان نائب النائب يتولى إدارة العراق في حالات شغور منصب النائب لحين قدوم النائب الجديد[99]، واستشير أحياناً لتولي منصب النائب في العراق، أو فيمن يصلح لتوليه[100]. كما ضمت دار النائب: الكُتّاب[101]، المتولين للدواوين، وأبرزها: دواوين الجيش، وديوان السواد، وديوان الزمام، وديوان الخاصة[102]، وخازن بيت المال[103]، بالإضافة إلى الحجاب[104].

مهام نائب الملك

أنيط بنائب الملك في العراق بالإضافة إلى حكم العراق وإدارته، وهو ما سبق عرضه، العديد من المهام التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **ضمان خضوع العراق وتبعيته للدولة البويهية**

كان العراق إقليماً مهماً في الدولة البويهية، لاتساع مساحته وغناه الاقتصادي من جهة[105]، ولما تمثله السيطرة عليه من هيمنة الدولة البويهية على الخلافة العباسية من جهة أخرى، والتي منحت الملك البويهي مكانة كبيرة بين حكام الدول الإسلامية التابعة للخلافة العباسية[106]، مما ألقى مسؤولية ضمان خضوع العراق وتبعيته للدولة البويهية على نائب الملك فيه، فعهد إليه بقمع تمردات القبائل العربية والكردية[107]، وهي المهمة التي قام بها أبو جعفر الحجاج بن هرمز[108]، وعميد الجيوش[109]، وفخر المُلك[110]، وابن سهلان[111].

كما كُلف نائب الملك في العراق بقمع الثورات التي تنشب فيه ضد الحكم البويهي، وهو ما تمثل بتكليف بهاء الدولة عميد الجيوش التصدي لثورة أبو العباس ابن واصل (قتل 397هـ/1006م)[112] في جنوب العراق[113]. ولما أعلن قِرْوَاش بن المقلد العقيلي (ت444هـ/1052م)[114] حاكم الموصل والأنبار والمدائن والكوفة الخطبة للدولة الفاطمية في سنة 401هـ/1010م، معلناً بذلك استقلاله عن الدولة البويهية، والخلافة العباسية أيضاً، أمر بهاءُ الدولة عميدَ الجيوش بإعادة إخضاعه، و"أطلق له مائة ألف دينار ينفقها في العسكر"، فاضطر قرواش إلى الإذعان وقطع الخطبة الفاطمية[115]. وعندما أرغم أتراك الجيش البويهي في بغداد سلطان الدولة على تعيين أخيه مشرف الدولة نائباً عنه في العراق في سنة 411هـ/1020م، واستشعر سلطان الدولة خطر انفصال العراق عن حكمه أعاد تعيين ابن سهلان نائباً عنه في العراق، وأناط به مهمة القضاء على أخيه مشرف الدولة وميوله الانفصالية، وإعادة إخضاع العراق لحكمه[116].

- **تمثيل الملك البويهي في العراق**

تولى نائب الملك في العراق تمثيله أمام الخلافة العباسية، وكان حلقة الوصل بينهما[117]، ولما توفي الملك بهاء الدولة في سنة 403هـ/1012م وخلفه ابنه سلطان الدولة، تولى فخر الملك مخاطبة الخلافة في "إقامة الخطبة" له خلفاً لوالده[118]، ثم تولى تمثيله في دار الخلافة عند قراءة عهد الخليفة له "بالتقليد والألقاب"، واستلم خِلَعَ الخليفة نيابة عنه[119]. علماً بأن من سبق سلطان الدولة من الملوك البويهين تولوا مخاطبة الخلافة بأنفسهم، وحضروا دار الخلافة لإجراء مراسم التقليد، إذا كانوا مستقرين في مدينة بغداد[120].

كما تولى نائب الملك تمثيله في المهام الرسمية، ففي سنة 403هـ/1012م قلد بهاءُ الدولة الشريف الرضي (ت 406هـ/1015م)[121] "نقابة الطالبيين في سائر الممالك، وورد له عهد بذلك من حضرة بهاء الدولة [في شيراز]، وقرئ في دار فخر المُلك بحضرته، بعد أن جمع الأكابر من الأشراف والقضاة والعلماء والجند"[122]. ولما توفي الشريف الرضي في سنة 406هـ/1015م قلد سلطان الدولة أخاه الشريف المرتضى (ت436هـ/1044م)[123] مكانه، "وجُمع الناس لقراءة عهده في الدار الملكية، وحضر فخر المُلك والأشراف والقضاء والفقهاء"[124].

كما تولى نائب الملك تمثيله في المناسبات الرسمية في بغداد، فلما توفي الأمير أبو الحسين ابن بهاء الدولة في سنة 396هـ/1005م في مدينة شيراز، "جلس عميد الجيوش في العزاء ثلاثة أيام" في مدينة بغداد[125]، وعندما توفي الملك بهاء الدولة بدوره في مدينة شيراز في سنة 403هـ/1012م "جلس فخر الملك ببغداد للعزاء في دار المملكة ثلاثة أيام، ولبس السواد"[126]. وعندما أرسل سلطانُ الدولة جثمان والده بهاء الدولة لدفنه في مدينة الكوفة، تولى فخر الملك استقبال الجثمان، ومراسم دفنه[127].

- **حفظ الأمن في العراق**

شهد العراق خلال حقبة الهيمنة البويهية انفلاتاً أمنياً في معظم مدنه نتيجة للسياسة المذهبية التي اعتمدتها الدولة

البويهية بتأجيجها الصراع بين السنة والشيعة، الأمر الذي أسفر عن صدامات شبه مستمرة بين أتباع الطائفتين[128]، وتصاعدت وتيرة هذا الصراع في أعقاب استقرار بهاء الدولة في مدينة شيراز، واستفحل بصورة هددت السلطة البويهية على العراق؛ لذا بات حفظ الأمن في العراق أحد أهم مهام نائب الملك فيه، حتى أصبح دلالةً لنجاحه ومجالاً لمدحه وحمده[129]، في حين عُدَّ عجزه عن وقف الانفلات الأمني والاقتتال الطائفي في مدن العراق عاملاً أساسياً في عزله وتعيين نائب جديد.

ولهذا عزل بهاءُ الدولة نائبه الأول على العراق أبا نصر سابور في سنة 391هـ/1001م بعد فشله في حفظ الأمن فيه، وعين أبا جعفر الحجاج بن هرمز بدلاً عنه[130]، ولما عجز أبو جعفر بدوره عن حفظ الأمن، أقدم بهاء الدولة على عزله في سنة 392هـ/1002م، وتعيين عميد الجيوش نائباً جديداً عنه في العراق، فنجح الأخير في فرض الأمن في عموم العراق، واتبع سياسة صارمة ضد مثيري الفتن أو الاقتتال الطائفي، حتى انه منع كلاً من السنة والشيعة من الاحتفال بمناسباتهم الطائفية التي كانت سبباً رئيساً في اندلاع الاقتتال الطائفي والانفلات الأمني[131]، واستمر طيلة نيابته على سياسته هذه[132].

وسار خلفه فخر المُلك على هذه السياسة مع تخفيفه الحظر على الاحتفالات المذهبية[133]، غير أنه سارع إلى إعادة حظرها لما تسببت بإعادة الاقتتال الطائفي وانفلات الأمن[134]. ولما تجدد الانفلات الأمني في العراق بعد مقتل فخر الملك، سارع سلطان الدولة إلى تعيين ابن سهلان نائباً عنه في العراق في سنة 409هـ/ 1018م لإعادة فرض الأمن وصيانته[135].

كانت مسؤولية نائب الملك في حفظ الأمن تشمل العراق بأكمله[136]، بما فيه أمن الحجاج وطريقهم، ولهذا فقد وجّه عميد الجيوش في سنة 401هـ/1010م أحد قادته "إلى الكوفة ليلقى الحاج، وكان قد اعترض لهم بالقادسية قوم من العرب"[137]. وفي سنة 403هـ/1012م اعترضت قبيلة خفاجة الحجاج في طريق عودتهم إلى العراق، ومنعوا عنهم الماء ونهبوا "الجمال والأحمال والأموال، فهلك من الناس كثير، وقيل: هلك خمسة عشر ألف إنسان، ولم يفلت إلا العدد اليسير"، فبادر فخر المُلك، وقد "ورد عليه من هذا الأمر أعظم مورد"، إلى نجدة من نجا منهم[138]، وكلف علي بن مزيد الأسدي (ت408هـ/ 1017م) أمير قبيلة أسد في العراق[139] "أن يطلبَ العرب الذين فعلوا هذا، ويوقع بهم بما يشفي الصدور منهم، وندب من يخرج لمعاونته [من الجيش البويهي]، فسار ابن مزيد فلحق القوم بالبرية وقد قاربوا البصرة، فأوقع بهم وقتل الكثير منهم"، وقبض على قادتهم وأرسلهم إلى فخر الملك في بغداد، حيث شهر بهم فيها، ثم قتلهم[140].

- **الاهتمام باقتصاد العراق**

كانت الجوانب الاقتصادية إحدى مجالات سلطة نائب الملك في العراق، وعلى عاتقه وقعت مسؤولية إداراتها[141]، فكان من مهامه: الاعتناء بوسائل الري والزراعة[142]، وإقطاع الأراضي أو استعادتها[143]. ومراعاة أمور التجار وتجارتهم[144]، والجسور والطرق[145]، والأسواق، وتعيين المحتسب[146]. وفرض الضرائب والرسوم[147] أو إسقاطها[148]، والإشراف على سك النقد وتقرير قيمته[149]، ومنشآت الخدمات العامة[150]، ومراعاة أمور الفئات المحرومة في المجتمع[151]. في الوقت نفسه الذي يرسل فيه فائض واردات العراق المالية إلى العاصمة شيراز[152].

ارتبط نجاح النائب أو فشله في هذه المهام ارتباطاً وثيقاً بقدرته على فرض الأمن وصيانته في العراق، ولهذا انعكس فشل النائبين الأول أبو نصر سابور والثاني أبو جعفر ابن هرمز في فرض الأمن[153] على تدهور اقتصاد العراق، فـ "اشتد الفساد، وقتلت النفوس، ونهبت الأموال، وأحرقت المساكن"[154]، وفرضت الضرائب والرسوم العالية على الصناع والمزارعين[155]، وكثرت المصادرات[156]، وتدهورت قيمة النقد للتلاعب به[157]، وانتشر الغلاء "ولحق الناس من ذلك شدة ومجاعة"[158]. فقام بهاء الدولة في سنة 392هـ/1002م بتعيين عميد الجيوش نائباً جديداً عنه في العراق "لإصلاح أحوالها، وإزالة ما عرض من انتشارها واختلالها" الأمني والاقتصادي[159]، معتمداً في اختياره له على كفاءة إدارته في الأهواز عند توليه نيابتها، إذ سار "على أحسن سيرة، وأقوم طريقة، فأصلح الفاسد وضم المنتشر، وتألف الرعية، ورفع المصادرة، وساس الجنود أفضل سياسة، وجمع في أقرب مدة مالاً حمل إلى بهاء الدولة، وأكد موضعه عنده به"[160]. ولهذا لما وصل خبر تعيينه إلى العراق "استبشر الناس به لما بلغهم من حسن سياسته، وزوال المجازفة والظلم عن معاملته"[161].

بادر عميد الجيوش عند توجهه للعراق بالكتابة إلى "الفقهاء وأماثل التجار بمدينة السلام كتباً يعدهم فيها بالجميل، ومحو آثار ما تقدم من المصادرات"، وشرع حال وصوله بفرض الأمن بمنتهى الصرامة والشدة[162]، "فسكنت الفتن، وحقنت الدماء، وحفظت الأموال"[163]. ثم قام بإعادة ترتيب إدارة العراق الاقتصادية، معتمداً الكفاءة فيمن يوليه[164]، وأصلح النقد، و"رفع المصادرات وأزال المجازفات" في السياسة الاقتصادية وإداراتها في العراق[165]، فتزايدت عائداته المالية بصورة مكنته

من إلغاء بعض الرسوم والضرائب[166]، دون التأثير على ما يرسل من واردات العراق المالية إلى بهاء الدولة في العاصمة شيراز[167].

وسار فخر الملك على سياسة عميد الجيوش الأمنية[168] والاقتصادية، فأسقط الضرائب والرسوم في العراق، و"أزال الضرائب عن الحاج وما كان يؤخذ منهم"[169]. وأبدى اهتماماً واضحاً بإصلاح شبكة الري في العراق وصيانتها، والعناية بزيادة الإنتاج الزراعي فيه[170]، وأولى منشآت الخدمات العامة، وفئات المجتمع الفقيرة والمحرومة اهتمامه ورعايته[171]. إلا أن مقتل فخر الملك في سنة 407هـ/1016م أدى إلى عودة الاضطرابات الأمنية والفتن الطائفية للعراق[172]، وتردي أوضاعه الاقتصادية مرة أخرى[173].

علاقات نائب الملك

كان نائب الملك في العراق المسؤول الأول عن جميع شؤون العراق وإدارته، مما حتم عليه التعامل مع الملك البويهي في شيراز، والخليفة العباسي في بغداد، والجيش البويهي في العراق، وهى القوى التي كان لها الأثر الأكبر في تأديته لمهامه أو استمرارية نيابته.

- **الملك البويهي في شيراز**

كان الملك البويهي صاحب السلطة العليا في البلاد وإليه تعيين النائب وعزله، ومراقبته في أداء مهامه، ويلاحظ أن أداء النواب الذين تعاقبوا في العراق لم يكن بمستوى واحد، الأمر الذي حدد علاقة كل منهم بالملك من جهة، وبلور نظرة الملك إليه وطريقة تعامله معه من جهة أخرى. إذ كان فشل النائب في تأدية مهامه سبباً في عزله وتبديله، في حين كان نجاحه في ذلك دافعاً لتخوف الملك، أو سبباً لعزله وتغييره في بعض الأحيان.

كان عجز النائب الأول أبو نصر سابور في فرض الأمن في العراق وإدارته[174]، دافعاً لبهاء الدولة لعزله وتعيين أبي جعفر ابن هرمز نائباً جديداً في عام 391هـ/1001م، غير أن فشل ابن هرمز بدوره عن ضبط العراق حمل بهاء الدولة على عزله وتعيين عميد الجيوش نائباً جديداً عنه في نهاية سنة 392هـ/1002م[175].

نجح عميد الجيوش في ضبط العراق وفرض هيبة الدولة فيه، وشرع في سياسة اقتصادية تهدف لتنمية اقتصاد العراق، وتعاظمت سلطته ومكانته فيه، الأمر الذي أقلق بهاء الدولة، إذ كان يتوجس خيفة من أي بروز لرجالات دولته خوفاً على سلطته[176]، ولذلك عمد بهاء الدولة في ضوء حاجته إلى عميد الجيوش في العراق من جهة، وتخوفه منه من جهة أخرى، إلى تحذيره بشكل قوي ومبطن عند التقائه معه في الأهواز في سنة 396هـ/1005م، إذ أشاع نيته القبض عليه بذريعة حاجته إلى مصادرة أمواله، الأمر الذي أقلق عميد الجيوش ودفعه إلى مفارقة بهاء الدولة بحجة مرضه "وهو مستوحش" منه، فسارع بهاء الدولة إلى مراسلته بما يطمئنه "حتى عاد إلى بغداد"[177]، ليستمر نائباً على العراق حتى وفاته في سنة 401هـ/1010م[178]. الأمر الذي يؤكد لنا أن خطوة بهاء الدولة هذه كانت تحذيراً لعميد الجيوش، وأن الأخير فهم هذا التحذير وعمل بمقتضاه، مما أسهم في بقائه نائباً حتى وفاته.

عين بهاءُ الدولة فخرَ المُلك نائباً جديداً خلفاً لعميد الجيوش، الذي أظهر بدوره قدرة فائقة على ضبط العراق وازدهاره الاقتصادي[179]، وتمتع فخر المُلك بعلاقة حسنة مع الملك بهاء الدولة حتى وفاته واعتلاء ابنه سلطان الدولة المُلك من بعده عام 403هـ/1012م، والذي أقرّ فخر الملك على نيابة العراق. غير أن العلاقة بينهما ما لبث أن شابها التوتر، واستشعر فخر المُلك القلق منذ سنة 405هـ/1014م[180]، بعد أن بدأ سلطان الدولة ينظر بتوجس لسلطة فخر المُلك في العراق، وهيبته في قلوب الجيش البويهي وطاعته له[181]، فشرع في العمل على التخلص منه، إذ كان يضمر في نفسه إعادة العاصمة إلى بغداد، ولم يشأ بقاء منافس له كفخر الملك في السلطة في العراق، ولهذا استدعاه إلى الأهواز في أواخر سنة 406هـ/1015م، فثارت مخاوف فخر الملك فعمد إلى التقرب إلى خواص سلطان الدولة ومهاداتهم، "وحمل إلى سلطان الدولة: الهدايا والتُحف والطُرف، وحمل إلى جميع الحاشية: المال والثياب ومراكب الذهب والملابس الفاخرة"[182].

ويبدو أن سلطان الدولة أراد بث الطمأنينة في نفس فخر الملك للإيقاع به على حين غرة، لذا "وقع الاتفاق على عوده إلى بغداد ليقرر الأمور، وخلع سلطان الدولة عليه الخلع الجليلة"، وكذلك فعل بخواصه وأصحابه[183]. ثم أعاد استدعائه بعد ثلاثة أشهر، فألقى القبض عليه، وعلى أولاده وخواصه، وصادر جميع أمواله، ثم أمر بقتله في مطلع سنة 407هـ/1016م[184]، في خطوة هدف من ورائها إلى التخلص منه ومن مزاحمته له في العراق، عند تنفيذ قراره بالعودة إلى بغداد للاستقرار فيها[185]، وهو ما يظهر في عدم تعيينه نائباً جديداً في العراق، وقدومه للمرة الأولى إلى بغداد في سنة 408هـ/1017م[186]، إلا أنه أجبر على العودة إلى فارس في ذات العام لمواجهة تمرد أخيه أبو الفوارس[187]، فاضطر إلى تعيين نائب جديد في العراق، حيث عين ابن سهلان مطلع عام 409هـ/1018م[188].

باشر ابن سهلان نيابته مطلع عام 409هـ/1018م، ولم

يلبث إلا بضعة أشهر حتى اصطدم بفرقة أتراك الجيش البويهي في بغداد، مما أوجب تدخل سلطان الدولة وقدومه إلى بغداد لحل النزاع واحتوائه قبل استفحاله، واستدعى ابن سهلان إليه، الأمر الذي أثار مخاوفه من سلطان الدولة، وبات يخشى مصير فخر المُلك، فتوترت العلاقة بينهما، حتى آل الحال بابن سهلان إلى الهروب من سلطان الدولة، وتنقل في عدة مناطق باحثاً عن ملجأ أمن حتى استقر به المقام عند أخي سلطان الدولة في مدينة البصرة[189]، ففقد سلطان الدولة بذلك دعم ومؤازرة أحد أبرز رجالاته آنذاك.

أقام سلطان الدولة في مدينة بغداد حتى مطلع سنة 411هـ/1020م عندما اضطر لمغادرتها بعد أن ساءت علاقته بأتراك الجيش البويهي فيها، بعد أن أجبروه على تعيين أخيه مشرف الدولة نائباً عنه في العراق[190]، الأمر الذي خشي سلطان الدولة عاقبته على سلطته في العراق، بتخوفه من إقدام أخيه مشرف الدولة على الاستقلال فيه[191]، فتصلب في التعامل معه، واتجه نحو مواجهته وإقصائه سيراً على سياسته مع فخر الملك وابن سهلان.

ويبدو أن سلطان الدولة لم يقدر خطورة الوضع في العراق لحظة ذاك، إذ كان نائباه السابقان من خارج الأسرة الحاكمة من جهة، ولم يتمتعا بولاء الجيش البويهي المطلق لشخصيهما من جهة أخرى، في حين كان مشرف الدولة أميراً بويهياً وابن بهاء الدولة تحديداً، وتمتع بولاء الجند الأتراك المطلق، مما يعني قدرته على مواجهة أخيه سلطان الدولة، بل وإعلان استقلاله في العراق إذا استشعر الخطر على نفسه، بعكس فخر الملك الذي اضطر للاستسلام لمصيره، أو ابن سهلان الذي فر للنجاة بنفسه. وهو ما استلزم من سلطان الدولة العمل على احتواء أخيه من جهة، ومحاولة استقطاب الجند الأتراك من جهة أخرى، غير أنه سار على ذات السياسة التصادمية مع مشرف الدولة، بل وأمعن فيها حين أعاد تولية ابن سهلان نائباً عنه في العراق، وكلفه بالقضاء عليه، فرد مشرف الدولة بإعلان استقلاله للدفاع عن نفسه، وحصل على دعم الأتراك ومؤازرتهم خوفاً من غريمهم السابق ابن السهلان، ناهيك عن توجسهم من سلطان الدولة ذاته، نظراً لمواجهتهم له سابقاً، وإجبارهم له على تعيين مشرف الدولة نائباً في العراق ومغادرته رغماً عنه، وانتهت المواجهة العسكرية بين الطرفين إلى انتصار مشرف الدولة، وإعلان استقلاله في العراق، واضطر سلطان الدولة أخر الأمر إلى الاعتراف الرسمي به، والتعامل معه[192].

وبهذا أدت سياسة سلطان الدولة التعسفية تجاه نوابه في العراق إلى انفصاله عن مملكته، رغم أنه كان يهدف من خلالها إلى ضمان تبعيته لدولته، وعدم بروز شخصية تؤثر على سلطته فيه.

- **الخليفة العباسي في بغداد**

تولى نائب الملك حكم العراق وإدارته بوصفه ولاية تابعة للدولة البويهية، في ذات الوقت الذي كان مقر الخلافة العباسية، الخاضعة للهيمنة البويهية آنذاك، مما ألقى مهمة ضمان هذه الهيمنة واستمراريتها على عاتقه، وعهد إليه بتنفيذ السياسة البويهية بتجريد الخليفة من أي سلطة فعلية في العراق، ولهذا فقد كان النائب هو الذي يتولى كافة السلطات في العراق: الإدارية والمالية والعسكرية والأمنية والاقتصادية[193]، وكانت داره مقر الإدارة الرسمية والفعلية في العراق، ومكان قراءة عهود التولية الصادرة عن الملك البويهي في شيراز[194].

وفي الوقت الذي حرص النائب على تنفيذ هذه السياسة البويهية بصرامة، فقد حرص أيضا على الالتزام بالمظاهر الشكلية في توقير الخلافة وتعظيمها[195]، وعدم الاصطدام بها أو استفزازها، فكان يبادر إلى الاستجابة لمطالب الخليفة في الشفاعة لبعض من يوقع عليهم العقوبة[196]، أو يوقعها على من ينسب به[197]، ويسارع لإرضائه عند إظهاره الامتعاض على بعض تصرفات رجال الدولة البويهية في العراق[198].

وأبدى النائب اهتماماً بالتصدي لمحاولات الدولة الفاطمية الإسماعيلية نشر نفوذها في العراق، حرصاً على الدولة البويهية بالدرجة الأولى، وإظهاراً لخدمة الخلافة العباسية بالدرجة الثانية، وقد تجلى ذلك بموقف عميد الجيوش إزاء إقدام قِرْوَاش بن المقلد العقيلي حاكم الموصل والكوفة والأنبار والمدائن في سنة 401هـ/1010م على إسقاط الدعوة للخليفة العباسي القادر بالله والدعوة للحاكم بأمر الله الفاطمي، وهو ما أثار مخاوف الخليفة القادر وغضبه، "فراسل عميد الجيوش" طالباً منه التصدي لذلك، فسارع عميد الجيوش لتنفيذ طلب الخليفة، واجبر قرواش على إعادة الخطبة العباسية[199].

ولما هرب الوزير المغربي أبو القاسم الحسين بن علي (ت418هـ/1027م)[200] من الحاكم بأمر الله الفاطمي التجأ إلى فخر المُلك في العراق، "فاتهمه القادر بالله بأنه ورد في إفساد الدولة العباسية، وراسل فخر المُلك في إبعاده"، فانصاع فخر الملك لتنفيذ طلبه[201]، حرصاً منه على عدم استفزازه وإثارة الشكوك في نفسه.

وبهذا النهج نجح نواب العراق في تنفيذ السياسة البويهية تجاه الخلافة العباسية دون أن يصطدموا معها، أو يستثيروا عدائها، سواء ضدهم أو ضد الدولة البويهية نفسها، في تلك المرحلة.

- **الجيش البويهي في العراق**

شملت سلطة نائب العراق السلطة العسكرية فيه، واعتبر مسؤولاً عن الجيش، وإقطاعاته ومخصصاته المالية[202]، وأكد كل من بهاء الدولة وابنه سلطان الدولة على مسؤولية النائب عنهما العسكرية، وقيادتهم للجيش البويهي في العراق من خلال الألقاب التي لقبوا بها نوابهم، إذ لُقّب أول النواب أبا نصر سابور بـ "القسيم ذا الرئاستين"[203]، المستمد، كما أسلفنا، من تراث الخلافة العباسية ليعني مسؤولية حامله عن السلطتين العسكرية والمدنية[204]، وكان الخطاب الرسمي للنائب الثاني أبو جعفر ابن هرمز "صاحب الجيش"[205]، ولُقّب النائب أبا علي ابن أستاذ هرمز "عميد الجيوش"[206]، في حين لُقّب النائب الخامس ابن سهلان " عميد أصحاب الجيوش[207]، أما النائب الأخير مشرف الدولة فقد لقب أثناء نيابته " أمير الأمراء"[208].

كانت علاقة النائب بالجيش، وقدرته على ضبطه ومنعه من التمرد أو الشغب، أو فشله في ذلك، عاملاً أساسياً في نجاح النائب في تأدية مهامه من جهة، وفي استمرارية نيابته أو عزله من جهة أخرى. فقد كان أحد أسباب عزل بهاء الدولة لنائبه الأول أبو نصر سابور اصطدامه مع الجيش البويهي في بغداد وتمردهم عليه، لعجزه عن الإيفاء بأرزاقهم، واضطر بسبب ذلك إلى الهروب من مدينة بغداد[209]. في حين استطاع خلفه أبو جعفر ابن هرمز ضبط الجيش، وإخماد أي بادرة للتمرد عليه[210]، ولكن فشله في فرض الأمن في العراق دفع بهاء الدولة إلى عزله وتعيين عميد الجيوش نائباً جديداً في سنة 392هـ /1002م[211].

حرص عميد الجيوش على ضبط الجيش والاعتناء بأرزاقه وإقطاعاته[212]، مما أسهم بانضباطه وطاعته له، وأتاح له المجال لفرض الأمن والشروع في إنعاش الاقتصاد، وأدت سياسته هذه إلى استمرار نيابته 8 سنوات وبضعة أشهر، حتى وفاته سنة 401هـ/1010م[213]. وقد نهج خليفته فخر المُلك ذات السياسة مع الجيش، وأبدى حرصه على مراعاة أرزاق الجند وإقطاعاتهم، مما ترتب عليه انضباطهم ومحبتهم له[214]، وطاعتهم له وهيبته في نفوسهم، فأثار ذلك قلق الملك سلطان الدولة، وتخوف من فخر الملك ونفوذه، فعمد الى قتله في سنة 407هـ/1016م حرصاً على تفرده بولاء الجيش[215]، على ما يبدو.

عادت العلاقة بين نائب الملك في العراق والجيش إلى المواجهة والمصادمة في عهد ابن سهلان، إذ اصطدم بعد بضعة أشهر من نيابته في سنة 409هـ/1018م بفرقة الأتراك في الجيش البويهي في بغداد، إثر قيامه بقطع أرزاقهم، وتعنته في معاملتهم، الأمر الذي دفعهم للتمرد عليه، وتطور الخلاف إلى المرحلة التي استلزمت حضور سلطان الدولة إلى بغداد، وعزله ابن سهلان لحسم النزاع[216]. ولم تلبث علاقة الأتراك أن ساءت مع سلطان الدولة نفسه، فأجبروه على مغادرة العراق، بعد إلزامه بتعيين أخيه الأمير أبا علي نائباً عنه، ثم حملوا الأمير أبا علي على إعلان استقلاله بحكم العراق، ودافعوا عن هذه الخطوة أمام سلطان الدولة ومحاولته استعادة العراق إلى مملكته، مما أضطره للاعتراف رسمياً باستقلال أخيه ودولته في العراق[217].

وهكذا أسهمت علاقة النائب الحسنة بالجيش إلى انضباطه واستتاب حكم نائب الملك وسلطة الدولة، في حين دفعت العلاقة السيئة بينهما الجيش إلى التمرد، بل وإلى استقلال العراق عن السلطة المركزية في فارس.

الخاتمة

توصل البحث إلى العديد من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ارتبط ظهور منصب نائب الملك في العراق بالصراع الأسري البويهي على السلطة، والذي ترتب عليه نقل الملك بهاء الدولة بن عضد الدولة عاصمة الدولة البويهية من مدينة بغداد إلى مدينة شيراز الفارسية في عام 389هـ/999م، مما خفض منزلة العراق إلى مرتبة الولاية، فاستحداث بهاء الدولة منصبَ "نائب الملك في العراق"، وعهد إلى متوليه إدارة العراق بوصفه ولاية تابعة للعاصمة الجديدة شيراز.
- ارتبط إلغاء منصب نائب الملك في العراق بالصراع الأسري البويهي على السلطة، إذ أدى تجدد الصراع الأسري البويهي عليها بين الملك سلطان الدولة بن بهاء الدولة وأخيه مشرف الدولة إلى استقلال مشرف الدولة بحكم العراق، الأمر الذي أدى إلى إلغاء منصب نائب الملك في العراق في سنة 411هـ/1021م، بعد تأسيس فرع بويهي يحكم به مستقلاً عن الفرع البويهي في إقليم فارس.
- امتاز نائب الملك البويهي في العراق عن بقية نوابه في أقاليم الدولة الأخرى بكونه نائباً عنه في بغداد عاصمة الخلافة العباسية والضامن للهيمنة البويهية عليها، فأفرد عن أقرانه بالألقاب، ومنح السلطة الشاملة والصلاحيات الواسعة لحكم العراق وإدارته. وكانت أبرز مهامه: حكم العراق وإدارته، وضمان خضوعه وتبعيته للدولة البويهية، وتمثيل الملك البويهي في العراق، وأمام الخلافة العباسية والدول الإسلامية التابعة لها، وحفظ الأمن فيه، والاعتناء بأحواله الاقتصادية.
- كانت ابرز القوى البويهية التي تعامل معها نائب

الملك في العراق: الملك البويهي في شيراز، والجيش البويهي في العراق، مما كان له الأثر الأكبر على تأديته لمهامه أو استمرارية نيابته. فقد كان الملك البويهي صاحب السلطة العليا في البلاد وإليه تعيين النائب وعزله، ومراقبته في أداء مهامه، وكان فشل النائب في تأدية مهامه سبباً في عزله وتبديله، في حين كان نجاحه في ذلك دافعاً لتخوف الملك، أو سبباً لعزله وتغييره في بعض الأحيان. وأسهمت علاقة النائب الحسنة بالجيش إلى انضباطه واستتاب حكم النائب وسلطة الدولة، في حين دفعت العلاقة السيئة بينهما الجيش إلى التمرد، بل وإلى استقلال العراق عن السلطة المركزية في فارس.

– تولى نائب الملك حكم العراق وإدارته بوصفه ولاية تابعة للدولة البويهية، في ذات الوقت الذي كان مقر الخلافة العباسية، الخاضعة للهيمنة البويهية، وهو ما ألقى مهمة ضمان هذه الهيمنة وإستمراريتها على عاتق النائب، وعهد إليه بتنفيذ السياسة البويهية بتجريد الخليفة من أي سلطة فعلية في العراق، وقد نجح نواب العراق بتنفيذ السياسة البويهية تجاه الخلافة العباسية، دون أن يصطدموا معها، أو يستثيروا عدائها، سواء ضدهم أو ضد الدولة البويهية، في تلك الحقبة.

الهوامش

(1) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 50 وما بعدها؛ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 406 – 407، 427 – 428؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 8، ص 348 وما بعدها.

(2) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 92 وما بعدها؛ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 436 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 36 وما بعدها؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 8، ص 351 – 352.

(3) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 186 وما بعدها؛ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 497، ج 8، ص 6 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص112، وما بعدها؛ ابن خلدون، العبر، مج 8، ص 997 وما بعدها.

(4) انظر عنها: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص 380.

(5) محمود، حسن، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص533.

(6) منيمنة، حسن، الدولةالبويهية: مقاطعة فارس، ص 148.

(7) ابن خلدون، العبر، مج 6، ص 915، مج 8، ص 998؛ منيمنة، حسن، الدولة البويهية: مقاطعة فارس، ص 148.

(8) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 110.

(9) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص111– 112؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص446؛ ابن خلدون، العبر، مج6، ص906.

(10) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص 474؛ ابن خلدون، العبر، مج8، ص 996.

(11) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 167.

(12) ابن الأثير، الكامل، ح 7، ص 485.

(13) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 182.

(14) المصدر نفسه، ص 112.

(15) المصدر نفسه، ص 199.

(16) الصابئ، تاريخ، ص59؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص21، 26؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص132، 195.

(17) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص267؛ ابن خلدون، العبر، مج8، ص 1005.

(18) انظر عنه: الثعالبي، يتيمة الدهر، ج3، ص145 وما بعدها؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 172؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص354 – 356؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص 607.

(19) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 186.

(20) المصدر نفسه، ص 32؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص18.

(21) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ح 15، ص72– 73؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 8، ص 813؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص 530.

(22) الصابئ، تاريخ، ص 40؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص21، 23.

(23) الصابئ، تاريخ، ص59؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص33؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 26؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص132.

(24) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 78 – 80؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج2، ص 213؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص 230– 231؛ تاريخ الإسلام، ج9، ص 9؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص 533– 534.

(25) الصابئ، تاريخ، ص 59؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 33؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 26؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 132.

(26) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 80؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 64؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 195؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص 9، 125.

(27) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 123– 124؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 259 – 262؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص 124– 127؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج3، ص 155؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص 282 – 283؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج4، ص 118– 119.

(28) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 77؛ ابن الأثير، الكامل،

ج8، ص 64؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص195؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص 9.

(29) ابن خلدون، العبر، مج6، ص 920؛ منيمنة، حسن، الدولة البويهية: مقاطعة فارس، ص 152.

(30) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 124؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 90؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص125؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص 572.

(31) منيمنة، حسن، الدولة البويهية: مقاطعة فارس، ص 152.

(32) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 121؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص 18؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص 574.

(33) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 113؛ ابن خلدون، العبر، مج6، ص 920.

(34) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 159– 160؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص310؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج2، ص 213– 214، ج3، ص 267– 268؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص201– 202.

(35) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 122؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 267؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص 140.

(36) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 123؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 267 – 268؛ النويري، نهاية الأرب، ج 26، ص 141؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص 202.

(37) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 268 – 269. وانظر أيضاً: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص19.

(38) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 174؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص151، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص408؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص608.

(39) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 130؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص 141؛ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص 501.

(40) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 130؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278.

(41) انظر في ذلك: ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 130 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 279 وما بعدها؛ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص 501؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص 141 – 142؛ ابن خلدون، العبر، مج6، ص 922.

(42) انظر في ذلك: أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 51؛ ابن الأثير، الكامل ج 7، ص 406– 407؛ منيمنة، حسن، الدولة البويهية: مقاطعة فارس، ص 137– 138.

(43) انظر في ذلك: أبو شجاع، ذيل التجارب، ص92 – 94؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 14، ص338– 339؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص436– 437؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 36؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج8، ص 351 – 352.

(44) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص97 – 99؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص437– 438؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص 135– 136.

(45) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 130؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 346.

(46) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 130– 131؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278؛ نهاية الأرب، ج26، ص 141– 142.

(47) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 259؛ النويري، نهاية الأرب، ج 26، ص 139؛ ابن خلدون، العبر، مج6، ص 920.

(48) انظر في الهيمنة البويهية على الخلافة العباسية: الدوري، عبد العزيز، دراسات (البويهيون)، ص 184 وما بعدها.

(49) الفارقي، تاريخ، ص 86.

(50) أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 112.

(51) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 124، 143؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 242، 267؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص 178؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص 571.

(52) الصابئ، تاريخ، ص 39.

(53) المصدر نفسه، ص 40.

(54) ابن خلدون، العبر، مج 6، ص 915.

(55) الصابئ، تاريخ، ص 50، 52، 53، 54.

(56) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص21؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج2، ص 213؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 533– 534؛ ابن خلدون، العبر، مج 6، ص915.

(57) ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج 2، ص213؛ النويري، نهاية الأرب، ج 26، ص 139.

(58) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 77؛ ابن كثير البداية والنهاية، ج 15، ص 533.

(59) المؤيد في الدين، سيرة المؤيد، ص 15؛ النويري، نهاية الأرب، ج 26، ص 139.

(60) النويري، نهاية الأرب، ج 26، ص 139.

(61) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 73.

(62) ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج 3، ص 155.

(63) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 125؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 12، ص 201.

(64) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 91؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج 2، ص 213– 214؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص140؛ ابن خلدون، العبر، مج6، ص 920.

(65) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 267؛ ابن

الفوطي، معجم الألقاب، ج 2، ص 214، ج 3، ص 268.

(66) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 279.

(67) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 130؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 280.

(68) كان نائب الغيبة عن بهاء الدولة محدد الصلاحيات، ويختص بإدارة مدينة بغداد فحسب. انظر: أبو شجاع، ذيل التجارب، ص 186.

(69) ياقوت، معجم الأدباء، ج 4، ص 1776.

(70) المؤيد في الدين، سيرة المؤيد، ص 15.

(71) أبو الفداء، المختصر، ج1، ص 487؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص201.

(72) الصابئ، تاريخ، ص 40.

(73) لقب الخليفة المأمون (198–218هـ/813–833م) وزيره الفضل بن سهل بلقب: "ذا الرياستين"، والذي يعني: "رياسة الحرب، ورياسة التدبير". الطبري، تاريخ الرسل، ج8، ص 424؛ الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص305.

(74) الصابئ، تاريخ، ص 62

(75) المصدر نفسه، ص49– 50؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص37– 38، 89، 90، 103؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص33، 39، 72، 84؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج8، ص686، ج 9، ص 13.

(76) الصابئ، تاريخ، ص 62.

(77) المصدر نفسه، ص 4، 20، 62.

(78) المصدر نفسه، ص 5، 59 وما بعدها؛ ابن الجوزي. المنتظم، ج 15، ص 32–33، ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 21، 26، سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 132، 268؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 9.

(79) الصابئ، تاريخ، ص49؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص90؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص39؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص267؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج5، ص535؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص13.

(80) الصابئ، تاريخ، ص62 – 63؛ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص 487؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص 201.

(81) الصابئ، تاريخ، ص62– 63؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج 5، ص 331، 335؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 199، 268.

(82) الصابئ، تاريخ، ص 23، 24، 59 – 60؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 33، 77؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 18، 26؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص119، 132، 259، 267.

(83) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 18؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 119، 259؛ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص 487؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص139؛ ابن خلدون، العبر، مج6، ص 920.

(84) الصابئ، تاريخ، ص 60؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 132.

(85) انظر عن دار المملكة البويهية في بغداد: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج1، ص 424 وما بعدها؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 16.

(86) الصابئ، تاريخ، ص 24.

(87) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 89؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 211.

(88) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 124؛ مناقب بغداد، ص 27؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص259.

(89) الصابئ، تاريخ، ص 60؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 132.

(90) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278.

(91) الصابئ، تاريخ، ص24، 32؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص89؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص211.

(92) الصابئ، تاريخ، ص 62

(93) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 369؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص675؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص 356.

(94) الصابئ، تاريخ، ص 62؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص 356.

(95) الصابئ، تاريخ، ص 62.

(96) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص147؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص203؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص203؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص 276.

(97) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 203؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 12، ص 276.

(98) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 12، ص 356.

(99) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 261؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص 356.

(100) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 122؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 267.

(101) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 269؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 27، ص 374.

(102) الصابئ، تاريخ، ص62.

(103) ابن الأثير، الكامل، ج 8، 30؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18: ص 145.

(104) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 261.

(105) الدوري،عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص 32.

(106) الدوري،عبد العزيز، دراسات (البويهيون)، ص 189.

(107) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 72؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 183؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 530.

(108) الصابئ، تاريخ، ص 49 وما بعدها؛ ابن الأثير، الكامل،

ج8، ص 21؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج5، ص535.

(109) الصابئ، تاريخ، ص 66؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 36، 42؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 162.

(110) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 72، 83؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 191، 199؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج 5، ص 203.

(111) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 122.

(112) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 57؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 146–147؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 8، ص 778؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 517.

(113) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص30؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص142.

(114) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص327؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص627؛ سير أعلام النبلاء، ج17، ص633.

(115) ابن الجوزي، المنتظم، ح 15، ص 72؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 63؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 186 وما بعدها؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 7.

(116) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 13؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 179.

(117) الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص 102– 103؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 216.

(118) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 216.

(119) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 98؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 220؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 15.

(120) انظر في ذلك: ابن الجوزي، المنتظم، ج14، ص253؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج8، ص188؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 629.

(121) انظر عنه: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص40–41؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 89–90؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص111–113.

(122) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 89؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 211؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 543.

(123) انظر عنه: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص344–345؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 294–300؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص557–558.

(124) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 111؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 17؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 563.

(125) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 149.

(126) المصدر نفسه، ج 18، ص 216.

(127) المصدر نفسه، ج 18، ص 216– 217.

(128) الدوري، عبد العزيز، دراسات (البويهيون)، ص 204 وما بعدها.

(129) الصابئ، تاريخ، ص 60؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 79؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج2، ص213؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 231؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 12، ص 202.

(130) الصابئ، تاريخ، ص 32– 33، 40؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 18، 21.

(131) الصابئ، تاريخ، ص 48، 59 وما بعدها، 71؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 32– 33، 37؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص21، 26؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص132– 137،133، 167.

(132) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص58–59؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج8، ص 691.

(133) ابن الجوزي المنتظم، ج15، ص82، 85؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص199؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 10، 12.

(134) ابن الجوزي المنتظم، ج 15، ص 111؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 17.

(135) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 122؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 267 – 268؛ النويري، نهاية الأرب، ج 26، ص 140؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص 202.

(136) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 39، 72، 80؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 267؛ النويوي، نهاية الأرب، ج 26، ص 140.

(137) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 190.

(138) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 90؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 212– 213.

(139) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص127؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص120.

(140) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 90؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 73؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص213؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص13.

(141) الصابئ، تاريخ، ص 62.

(142) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 89، 90، 123؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 211، 259.

(143) الصابئ، تاريخ، ص 62 – 63؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 178، 199.

(144) الصابئ، تاريخ، ص 60.

(145) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص124؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص64؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص196، 259.

(146) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص103؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص93.

(147) الصابئ، تاريخ، ص60.
(148) المصدر نفسه، ص 60؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 195- 196.
(149) الصابئ، تاريخ، ص 5، 24، 62.
(150) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 124؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 259؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص 126.
(151) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 83، 124؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 200، 259؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص11، 126؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 540.
(152) ابن خلدون، العبر، مج 6، ص 915.
(153) الصابئ، تاريخ، ص 32، 48، 59؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 32- 33، 37؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 18، 21، 137، 167؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 132، 133، 137، 167.
(154) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 21.
(155) الصابئ، تاريخ، ص 4، 20.
(156) المصدر نفسه، ص 60، 63.
(157) المصدر نفسه، ص 24.
(158) المصدر نفسه، ص 49؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 500.
(159) الصابئ، تاريخ، ص 59.
(160) المصدر نفسه، ص 39.
(161) المصدر نفسه، ص 60.
(162) المصدر نفسه، ص 60؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص32- 33، سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص132- 133.
(163) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 137.
(164) الصابئ، تاريخ، ص 62.
(165) المصدر نفسه، ص 62 – 63.
(166) المصدر نفسه، ص 4.
(167) ابن خلدون، العبر، مج 6، ص 915.
(168) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 59؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 93.
(169) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 195- 196.
(170) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 89، 90، 123؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ح 18، ص211، 212، 259؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص 378؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص 13.
(171) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص83، 124؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 196، 200، 259؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص11، 126؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص540.
(172) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 125؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 122؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 267- 268؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص140.
(173) انظر في ذلك: الدوري، عبد العزيز، دراسات (البويهيون)، ص 204، وما بعدها.
(174) الصابئ، تاريخ، ص 32- 33؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 18.
(175) الصابئ، تاريخ، ص 59؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 33؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 21؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص 132.
(176) الصابئ، تاريخ، ص 19، 21.
(177) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 149- 150.
(178) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 80؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 64؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص195.
(179) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 123 – 124؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 259.
(180) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 233.
(181) المصدر نفسه، ح 18، ص 241، 260، 261.
(182) المصدر نفسه، ج 18، ص 241- 242.
(183) المصدر نفسه، ج 18، ص 242.
(184) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 124؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 260- 261.
(185) منيمنة، حسن، الدولة البويهية: مقاطعة فارس، ص152.
(186) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص121؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 9، ص 18.
(187) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 113.
(188) المصدر نفسه، ج 8، ص 122؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 267.
(189) انظر في ذلك: ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص122- 123؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص267 –268؛ النويري، نهاية الأرب، ج 26، ص 140- 141.
(190) ابن الأثير، الكامل، ح 8، ص 130؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278.
(191) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278.
(192) انظر في ذلك: ابن الأثير، الكامل، ج8، ص130 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص279 وما بعدها؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص141-142؛ ابن خلدون، العبر، مج6، ص922.
(193) الصابئ، تاريخ، ص5، 46، 49، 59، 62-63؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص123-124؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص259.
(194) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 89، 111؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص211.
(195) الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص 103؛ ابن الجوزي،

المنتظم، ج 15، ص98؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص220؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج3، ص155.

(196) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص168.

(197) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج3، ص1095؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص140؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص175.

(198) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص178-179.

(199) ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص74 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص186 وما بعدها.

(200) انظر عنه: ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص 185؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج3، ص1093؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص140؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص172.

(201) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج3، ص1095؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص140؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص175.

(202) الصابئ، تاريخ، ص 62-63؛ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص487.

(203) الصابئ، تاريخ، ص40.

(204) الطبري، تاريخ الرسل، ج8، ص424؛ الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص305.

(205) الصابئ، تاريخ، ص 50، 52، 53، 54.

(206) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص21؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج2، ص213.

(207) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص91؛ ابن الفوطي، معجم الألقاب، ج 2، ص 213- 214.

(208) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 130؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 280.

(209) الصابئ، تاريخ، ص 32؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 18.

(210) الصابئ، تاريخ، ص49.

(211) المصدر نفسه، ص 59 وما بعدها؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج15، ص33؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص21.

(212) الصابئ، تاريخ، ص 62- 63.

(213) ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 80؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص64؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص195.

(214) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 199، 217.

(215) المصدر نفسه، ج 18، ص 241، 260، 261.

(216) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 123؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 268؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص 141.

(217) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 130 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 278 وما بعدها؛ الن خلدون، العبر، مج6، ص921 وما بعدها.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، علي بن محمد (ت 630هـ/ 1232م)، الكامل في التاريخ، 11ج، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد (ت 429 هـ/1037 م)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، 4 ج، تحقيق: مفيد قميحة، 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ/ 1200م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 19ج، تحقيق: محمد ومصطفى عطا، 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ /1200م)، مناقب بغداد، تحقيق: محمد بهجة الأثري، 1342هـ، مطبعة دار السلام، بغداد.

الجهشياري، محمد بن عبدوس (ت 331هـ/ 942م)، الوزراء والكُتّاب، تحقيق: مصطفى السقا وزميليه، 1938م، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

-الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت 463هـ/1070م)، تاريخ بغداد، 17ج، تحقيق: بشار عواد معروف، 2001م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت 808 هـ/ 1405م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 14 مج، 1999م، دار الكتاب المصري، القاهرة – دار الكتاب اللبناني، بيروت.

ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت 681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 8 ج، تحقيق: إحسان عباس، د. ت، دار صادر، بيروت.

الدوري، عبد العزيز، 1995م، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الدوري، عبد العزيز، 2007م، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ/1374م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 17ج، تحقيق: بشار عواد معروف، 2003م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ/1374م)، سير أعلام النبلاء، 25ج، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، 1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزأوغلي (ت654هـ/ 1256م)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، 24ج؛ تحقيق: إبراهيم الزيبق وآخرون، 2013م، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1.

السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، 2013م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط2.
أبو شجاع، محمد بن الحسين الروذراوري (ت 488هـ/ 1095م)، ذيل تجارب الأمم، 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.
الصابئ، هلال بن المحسن (ت 448هـ/1056م)، تاريخ الصابئ، قطعة من الجزء الثامن ملحق بذيل تجارب الأمم، 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.
الصابئ، هلال بن المحسن (ت 448هـ / 1056م)، رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، 1986م، دار الرائد العربي، بيروت.
الصفدي، خليل بن أيبك (ت 794هـ/1363م)، الوافي بالوفيات، 32ج، تحقيق: س. ديدرينغ وآخرون، 1974م، فرانز شتاينر بفيسبادن.
الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ/ 922م)، تاريخ الرسل والملوك، 10ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ت، دار المعارف بمصر.
الفارقي، أحمد بن يوسف (ت 580هـ/ 1184م)، تاريخ الفارقي، تحقيق: بدوي عبد اللطيف، 1959م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
أبو الفداء، إسماعيل بن علي (ت 732هـ/ 1331م)، المختصر في أخبار البشر، 2 ج، تحقيق: محمود ديّوب، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى (ت 749هـ/1348م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، 27ج، تحقيق: كامل الجبوري وآخرون، 2010م، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد (ت 723هـ/1323م)، مجمع الآداب في معجم الألقاب، 6 ج، تحقيق: محمد الكاظم، 1416هـ، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.
ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/1372م)، البداية والنهاية، 21ج، تحقيق: عبد الله التركي، 1998م، هجر للطباعة، القاهرة.
محمود، حسن والشريف، أحمد، د. ت، العالم الإسلامي في العصر العباسي، دار الفكر العربي، القاهرة.
منيمنة، حسن، 1987م، تاريخ الدولة البويهية السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي: مقاطعة فارس، الدار الجامعية، بيروت.
المؤيد في الدين، داعي الدعاة المؤيد في الدين (ت 470هـ/ 1077م)، سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة، تحقيق: محمد كامل حسين، 1949م، دار الكاتب المصري، القاهرة.
النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/ 1332م) نهاية الأرب في فنون الأدب، 33ج، تحقيق: نجيب وحكمت فوّاز، 2004م، دار الكتب العلمية، بيروت.
ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ/ 1228م)، معجم الأدباء، 8ج، تحقيق: إحسان عباس، 1993م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ/ 1228م)، معجم البلدان، 5ج، د.ت، دار صادر، بيروت.

The Buwayhid King's Deputy in Iraq (389-411 A.H/ 999- 1021A.D)

Modar Adnan Telfah, Abdel-Mouiz Asri Bani Issa*

ABSTRACT

This study aims to shed the light on the position of the Deputy Buwayhid King in Iraq through uncovering the historic backgrounds which led to creating it and later to cancelling it. The study also focuses on exposing his powers, administration, responsibilities and duties in Iraq. The study investigates his relationship with the Buwayhid King in Sheraz, the Abbasid Caliph in Baghdad, and the Buwayhid army in Iraq.

Keywords: The Buwayhids, Deputy King, Iraq, Baha al-Dawla, Sultan al-Dawla.

* Department of History, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan. Received on 14/12/2015 and Accepted for Publication on 24/1/2016.